# الصراع الدولي بين القوة والمنفعه

**د/ فاطمة بكر سيد**

**مدرس الفلسفة – بكلية التربية – جامعة عين شمس**

الملخص :-

الإشكالية الرئيسية لهذا البحث هو دراسة ظاهرة الصراع ، الذي عرفها معظم الأفراد والجماعات والدول في كل الأزمنه وعبر أغلب الحضارات ،وعاده ما يُشار إلى الصراع من حيث أنه هو سمه لكل المجتمعات البشرية ، واقع الحياة التي تتغير باستمرار ، ولا يوجد مجتمع يخلو من الصراع ، بغض النظر عن طبيعة هذا المجتمع ، أو ما نوع الصراع الذي ينشأ فيه ، ولابد أن يكون للصراع مقومات وأسباب ، وكذلك له مقدمات ونتائج ، ولذلك لابد من التخطيط له ووضع إستراتيجية معينه للوصول إلى أفضل حلول نستطيع من خلالها تحقيق الأمن والسلام والإستقرار والقضاء على العنف .

يهدف البحث إلى الإجابة عن التساؤلات التالية :-

١ – هل الصراع السياسي له جذور تاريخية أم أنه وليد العصر الحديث ؟

٢ – ما هي أهم العوامل المسببه للصراع السياسي ؟

٣ – إذا كان شكل الصراع السياسي يختلف في النظم الديمقراطية عنه في النظم الأوتوقراطية، فما مظاهر هذا الإختلاف ؟

٤ – ما هي أهم الوسائل التي يلجأ إليها أطراف الصراع السياسي في كفاحهم ؟

٥ - ما مصير العالم وإلى أين يتجه ؟ وكيف يمكن حل مشكلة الصراع ؟

المناهج المستخدمة :-

١ – المنهج التاريخي التحليلي النقدي

أهم نتائج البحث :-

١ – أهمية روح التعاون والتضامن بين مختلف المجتمعات ، وعلى نطاق الهيئات وكذلك الأحزاب السياسية.

٢ – هناك العديد من الدول يكون دورها فقط تابعة ، وهذا أخطر ما يمكن لأنه يجعلها عرضه لأي عدوان خارجي.

٣ – أي دولة تسعى إلى الحرب والصراع ، لا تستطيع أن تبتعد عنهم ، إلا إذا إستطاعت أن تقضي على أطماعها.

الكلمات المفتاحية :-

(الصراع – القوة – المنفعة – العنف – السلطة – النظام السياسي ).

# The conflict between power and benefit

## An introduction:-

(Dr. fatma bakr said ahmed)

The main problem of this research is to study the phenomenon of conflict, which was known by most individuals, groups and states in all times and across most civilization, Conflict is usually referred to in that it is a characteristic of all human societies, the reality of life that is constantly changing, and there is no society without conflict, Regardless of the nature of this society, or what kind of conflict arises in it, the conflict, must have components and causes It also has premises and results, and therefore it is necessary to plan for it and develop a specific strategy to reach the best solutions through which we can achieve security, peace and stability and eliminate violence .

The research aims to answer the following questions:-

1 – Does the political conflict have historical roots or is it a product of the modern era?

2-What are the main causes of political conflict?

3–If the form of political conflict differs in democratic systems from that in autocratic systems, what are the manifestations of this difference? What are the main causes of political conflict?

4–What are the most important means that the parties to the political conflict resort to in their struggle؟

5–What is the fate of the world and where it is heading? How can the problem of conflict be resolved؟

Curricula used:-

1 – Historical Analytical Critical Method.

The most important search results:-

1 -The importance of the spirit of cooperation and solidarity between different societies, and on the scale of organizations as well as political parties.

2 – There are many countries whose role is limited only as a subordinate, and this is the most dangerous thing that can be because it makes them vulnerable to any external aggression

3 – Any country that seeks war and conflict cannot stay away from them, unless it can eliminate its ambitions

**Key words**:- (Conflict - power - benefit - violence - power - political system).

# الصراع الدولي بين القوة والمنفعه

**د/ فاطمة بكر سيد**

**مدرس الفلسفة – بكلية التربية – جامعة عين شمس**

## مقدمة البحث :-

ظاهرة الصراع ظاهرة عامة ، عرفها معظم الأفراد والجماعات والدول في كل الأزمنه وعبر أغلب الحضارات ،وعاده ما يُشار إلى الصراع من حيث أنه هو سمه لكل المجتمعات البشرية ، واقع الحياة التي تتغير باستمرار ، ولا يوجد مجتمع يخلو من الصراع ، بغض النظر عن طبيعة هذا المجتمع ، أو ما نوع الصراع الذي ينشأ فيه؟ ، ولابد أن يكون للصراع مقومات وأسباب ، وكذلك له مقدمات ونتائج ، وكذلك لابد من التخطيط له ووضع إستراتيجية معينه ، والمتعارف عليه ، إذا كانت مقومات الصراع وكل العمليات السابق ذكرها متوافره ومخطط لها ، وتدار بصورة صحيحة ، فإن فرصة النجاح تكون كبيرة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح أن الصراع السياسي يجري على مستويين يجري من جهه بين أفراد وفئات وطبقات تتصارع من أجل الحصول على السلطة أو حتى المشاركة فيها ، ومن جهه أخرى صراع بين السلطة التي تحكم والمواطنين الذين يقاومونها .

**وتظهر هنا مجموعة من التساؤلات التي تفرض نفسها على الباحث وهو بصدد حديثه عن الصراع السياسي :-**

١ – هل الصراع السياسي له جذور تاريخية أم أنه وليد العصر الحديث ؟

٢ – ما هي أهم العوامل المسببه للصراع السياسي ؟

٣ – إذا كان شكل الصراع السياسي يختلف في النظم الديمقراطية عنه في النظم الأوتوقراطية، فما مظاهر هذا الإختلاف ؟

٤ – ما هي أهم الوسائل التي يلجأ إليها أطراف الصراع السياسي في كفاحهم ؟

٥ – ما مصير العالم وإلى أين يتجه ؟ وكيف يمكن حل مشكلة الصراع من أجل تحقيق السلام؟

ومن هنا فإن الهدف من هذه الدراسة هو توضيح أن علاج هذه المشكلة لا يمكن أن ينفصل عن العوامل التي تسببها ، فإذا كانت عوامل الصراع متعددة ، فلابد أن يكون هناك العديد من الطرق المختلفة للعلاج .

وقد تناول هذا البحث العديد من العناصر التي بدأت بتوضيح مفهوم الصراع ، وكذلك الجذور التاريخية للصراع السياسي منذ القدم وحتى العصر الحديث ، وتناول العوامل التي تساعد في نمو الصراع ، وهي كثيرة ومتنوعه ، منها ما يخص الفرد الذي دائما تكن له روح الأنانية وحب الحصول على كل شيء ، أو من خلال النظام الذي يريد من خلاله أن يفرض رأيه ، أو البيئة بخصائصها التي تسعد على ظهور التنافس ، ثم ننتقل إلى الحديث عن الخلفية الفلسفية للصراع البراجماتي ، من حيث الموارد الاقتصادية ودورها في الصراع ، وكذلك الحرب والدوافع البرجماتية ، وأخيرا رؤية لحل مشكلة الصراع الذي من الممكن أن يواجه أي مجتمع ، وأخيرا تسجيل مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة ، والتي تعد بمثابة ثمار هذا البحث .

فإن كانت مناهج البحث تتنوع وفقا لطبيعة الموضوع ، فإن المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج التاريخي التحليلي النقدي .

أولا :- مفهوم الصراع :-

ذهب خلال القرن التاسع عشر كل من إينشتين (١٨٧٩ – ١٩٥٥) وفرويد (١٨٥٦ – ١٩٣٩) خلال الثلاثينات ، إلى أن الإنسان بطبعه لديه الفطره على العوامل التي تؤدي إلى الصراع ، ولكن إذا أمعنا النظر نرى أنه من الممكن أن يكونوا قد أغفلوا القوى الأخرى (الإقتصادية – السياسية – الإجتماعية) ، التي كان لها الدور الفعال والأساسي في قيام الصراعات المتمثلة في الحروب والثورات والفوضى .

وبعكس النظرة السابقة ، نرى روسو (١٧١٢ – ١٧٧٨) ، الذي أشتهر بمبدأ أن الإنسان يولد حرا ، إلا أنه يكون مقيد في كل مكان ، نراه يحدد قوى ثلاثه يتحرر الإنسان من خلالها ، إثنان مرتبطان بالتنشئة الإجتماعية وهما للخبرة التي يكتسبها الإنسان من الخارج ، بالإضافة إلى عامل النشأة التي يتوافر عليها أنشطة ومجالات المجتمع ، والقوة الثالثة تتمثل في العامل الوراثي التي لا تحكم فيها للإنسان.

وبالتالي لابد عند تعريف الصراع تناوله من خلال أربعة أركان أساسية :-

(١) – وجود أكثر من طرف في العملية .

(٢) – إختلاف الأنشطة الممارسة لكل طرف من الأطراف .

(٣) – إستخدام كل طرف وسائل لتحقيق هدفه .

(٤) – من الضروري أن يلمس الملاحظ المحايد كل هذه النقاط السابقة. ([1])

ولذلك فالصراع هو حدوث توتر إجتماعي ، وذلك يحدث من خلال تنافر الإستجابات المطلوبة، وبالأضافة إلى التعارض في الأهداف والمصالح ، وفي ظل هذه الإختلافات تتواجد وتنشأ صور الصراع المختلفة ، التي تتباين في درجة الإستمرارية وأسباب حدوثها وكذلك شموليتها من دولة لأخرى ، ومن هنا نرى العديد من المحللون قد ذهبوا إلى أن الحرب لم تكن مجرد حدث قد نجم عن أخطاء من رجال الدولة ، ولكن هي متأصلة الجذور في العملية العدائية بين المثل العليا والمعتقدات التي تدين بها الشعوب ، وخير مثال لذلك : ألمانيا ، فقد تم تفسير الحروب على أنها صدام بين عقليتين أو ثقافتين.([2])

والصراع يجرى على مرحلتين ، الأولى بين أفراد وفئات وطبقات تتصارع ، وذلك للحصول على السلطة أو حتى المشاركة فيها ، الثانية بين السلطة التي تحكم والمواطنين الذين يقاومونها .

**(1)**- Mack and Snyder, the analysis of social conflict: toward an overview and synthesis, journal of conflict resolution, 1957, p.218.

(٢) عبد الرحمن خليفة ، منال أبو زيد –: الفكر السياسي الغربي إتجاهات ونظريات ، ، ٢٠٠٧ .

ولذلك فمن الممكن أن يدور الصراع بين أفراد وذلك من أجل مقعد في المجلس النيابي وذلك للوصول لمنصب معين ، وأحيانا أخرى نراها بين المواطنين والقائمين على السلطة (الحكام والمحكومين) ولا يكون ذلك الصراع بين المواطنين من جهة والسلطة من جهة أخرى، ولكن بين الذين يخضعون للسلطة وبعض المسيطرين على زمام هذه السلطة .

ودام الصراع على السلطة ، الآلآف السنين ، ولكن المستوى الفكري للأفراد كان قليلا نتيجة لإنخفاض مستوى المعيشة ، وبالتالي أصبح عائقا من إستغلال قوتهم أو إتحادهم، وبالتدريج وبعد أن تحسن مستوى المعيشة وإزداد معه الوعي السياسي للمواطنين، جعلهم يهربوا من الخوف ، ويدركوا أنهم بدخولهم إلى ساحة الصراع هم بذلك يستطيعون تحقيق المساواة والعدالة والحرية .

كل الأشكال السابق ذكرها ، لا تعني بالضرورة أنها تؤدي إلى الصراع ، فعلى سبيل المثال : البيض والسود في الولايات المتحدة الأمريكية كان من أكبر الأسباب التي أدت إلى الصراع السياسي ، ولكن يمكن أن نراه في بلد أخرى ليس كذلك ، وبالتالي ظهور الصراع في أي دولة من الدول ، لا يعني ظهوره في كل الدول ، قد تكون الظروف المحيطة بهذه الدولة هي التي أدت وساعدت على نشوب الحروب ، أما اذا حدث في دوله أخرى من الممكن أن لا يكون له تواجد أو تأثير من الأساس.

لذلك فالصراع عملية سياسية لابد لها من أركان أربعة :-

أولا:- يجب أن يكون هناك أكثر من طرف .

ثانيا:- لابد من التعارض في الأنشطة بين الطرفين .

ثالثا:- من المتوقع أن يستخدم كل طرف وسائل تكفل له تحقيق ما يريده ، سواء كانت سلمية أم عنيفه .

رابعا:- وكل ما سبق لابد أن يكون في صورة يلاحظها ويدركها الملاحظ المحايد .([3])

**3-Mack and Snyder , The Analysis of social conflict: Toward and overview and synthesis, journal conflict resolution, 1957, I.p.218.**

وبتعريف ماك وسنايدر نذهب إلى أنه ليس بالضرورة إختفاء صيغة معينة على المظهر الخارجي للصراع ، هناك وجهات نظر ترى أن الصراع لابد وأن يكون في صورة علنية، مما يعني أن الصراع لديه هو كفاح عدائي يتصارع فيه أكثر من جهة ، ولكن تتعارض في مصالحها ، مما ينتج عنه السلوك العدائي بينهم .

ولكن ليس بالضرورة أن يكون الصراع علنيا ، هناك صراع خفي أو غير ظاهر ، وهو ما تقوم به دولة في تتبع وملاحظة دولة أخرى ، وكل ذلك في الخفاء أو كما نطلق عليها (المراقبه) ، حتى تتبع وتجمع عنها معلومات دقيقة وشاملة تساعدها على شن الهجوم على الدولة الأخرى ، فهذا في حد ذاته صراع خفي .

فالصراع تفاعل بيئي سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي ، فمثلا رجل الشرطة حين يطارد المتظاهرين ، وكذلك الجمهور حين يتصدى ويقف ويواجه أحد الحكام الطاغيين ، وكل طبقة تتصارع مع الأخرى ، كلها عمليات تنشأ وتُظهر الواقع البيئي المعاش سواء كانت عوامل مادية ، إقتصادية ، وإجتماعية .

لذلك فكلمة صراع ليست إلا عملية سياسية مهما كان بدايته ، ولكن تكون نهايته سياسية ، فالصراع هو خلاصة العمليات السياسية في حد ذاته. (٤)

ومن ثم تنشأ بالضرورة مشكلة أن الثروات المادية والطبيعية للمجتمع محدودة ، ولذلك فهي غير كافية لسد إحتياجات البشرية التي في زيادة كل يوم باستمرار وبطريقة ملحوظة ، ولذلك لكي نأمل في السيطرة على هذه الموارد أمر في غاية الصعوبة ، ومن هنا ينشأ الصراع بين الأفراد ، الجماعات ، المنظمات ، والدول بعضها ببعض .

**4-Raphael, problems of political philosophy, op.cit, pp: 31-32.**
**And look:-**
**-Maurice Duverger , Tran slated by Robert Wagoner, The Study of politics (London: Nelson , 1976) pp:109-111.**

ولذلك نرى أن بداية الصراع عادة تكون بالتعبيرات اللفظية وتنتهي بالضرورة بالحرب، (وهي أعلى درجات العنف)، مما يولد سلوكا معاديا بين الفئات المختلفة (أفراد، جماعات، دول، ....إلخ). (٥)

بالفعل يبدأ الصراع بما هو بسيط ويتدرج وينمو حدة هذا الصراع بين دولة وأخرى على سبيل المثال إلى أن تصل إلى حد العنف ، الوضع الذي لا يمكن أن تقبله الإنسانية ، ليصبح سلوك عدواني عنيف يحمل بداخله نية للحرب ، وبالفعل تقوم الحرب بينهم ، وهذا في حد ذاته منافي للقوانين الإنسانية وكذلك ما هو يعني إحداث دمار وخراب بين هذه الدول بل من الممكن أن يصل ذلك الخراب وينتشر بين اكثر من دولتين وتصبح حرب في غاية الخطورة، وكل ذلك من بداية قد تكون بسيطة عند البعض ، ولكن يبقى لها الأثر السلبي المدمر عند البعض الآخر .

وعادة ما يسعى الطرفان أو أكثر إلى الحصول على نفس الشيء في نفس الوقت أو نفس الهدف ، وهذا في حد ذاته غايه في الخطورة .(٦)

ومن هنا نصل إلى أن من أخطر ما يمكن أن يساعد على نشوب الصراع هو الجمود في النظام السياسي ، وكذلك عدم التكيف مع الظروف التي تتغير باستمرار ، وكذلك البقاء والإستمرار على ما هو عليه ، نتيجة لعدم التطوير والتجديد ، وهذا في حد ذاته يمثل خطوره، والعكس من ذلك ، إذا كان النظام متجددا وقابل للتغيير والتطوير ، ويكون لديه القابلية للإتصال بالعالم الخارجي ، وكذلك التطلع للمشكلات التي تحدث من حوله ، فهو بذلك يستطيع أن يغلق كل النوافذ التي من الممكن بل من المؤكد أنها تفتح للسماح بدخول الصراع في المجتمع .

**(5) -fink, some conceptual difficulties in the theory of social conflict, journal of conflict resolution, 1968, p.431.**

**(6) - international encyclopedia of the social sciences (New York, the Macmillan, 1986).**
**p.280.**

ثانيا :- الأبعاد التاريخية للصراع السياسي :-

أولا:- في الفكر القديم :-

كان للفيلسوف الصيني (هان في تسو) رأي يقول (أن جوهر المجتمع هو الصراع)(*)، ورأى أن الخوف هو أساس الخير في البشر ، وهو ما يدفعهم إلى العمل وذلك خوفا من العقاب ، وتوصل إلى أن القوة هي قانون عام ، الذي من خلاله لابد أن يحكم الحاكم، لذلك فهو الأسلوب المتوافق مع الطبيعة البشرية ، ويتم ذلك من خلال توزيع الثواب والعقاب على الناس وذلك وفقا لما يحبون وما يكرهون .(٧)

وقد قدم هيراقليطس (٥٣٥ ق.م – ٤٧٠ ق.م ) بعض الملاحظات عن كيفية إستقرار الأشياء ، واعتقد أن الصراع هو قانون العالم المرئي وكذلك الحرب التي تضم كافة أنواع النزاعات البشرية (٨) ، وكذلك يذهب إرنست كاسيرر (١٨٧٤ – ١٩٤٥) في كتابه بعنوان (الدولة والأسطورة) أن ما حدث بين سقراط والسوفسطائيين لهو من أشد وأقوى الصراعات التي وجدت. (٩)

حيث تبادل سقراط (٤٧٠ ق.م – ٣٩٩ ق.م) الإتهامات مع السوفسطائيين ، وقد رفض جوهر فلسفتهم القائم على أساس الإيمان بحكم الأقوى وكذلك عدم الخضوع للقانون (١٠) ، وكذلك إنتقد الديمقراطية الأثينية ، كما انتقد فكرة الإقتراع ، لأنها تسمح للفرصة للعجز كما تتيحها للكفاية ، وقد ذهب إلى الاعتراض على حكم جمعية وطنية ذات سيادة يستوي فيها الجهلة بفن السياسة مع من لهم خبره بهذا الفن ، لكل منهم صوت

**(*) – يذهب الدكتور سعد الدين ابراهيم أن الصراع يعني تصادم الارادات والقوى بين خصمين أو أكثر ، والهدف هو تحطيم الآخر كليا أو جزئيا ، بحيث تسود إرادته على إرادة ذلك الخصم .**

**(٧)- أحمد فؤاد رسلان :- نظرية الصراع الدولي ، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ، ص ٢٤ .**

**(٨) – المرجع سابق ، ص ٢٤ .**

**(٩) – ارنست كاسيرر : الدولة والأسطورة ، ترجمة : أحمد حمدي محمود ، (القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٩٧٥ ، ص ٨٣ .**

**(١٠) – غانم صالح : الفكر السياسي القديم (بغداد – دار الحرية للطباعة) ، ١٩٨٠ ، ص ٢٣.**

يساوي صوت غيره في الشئون العامة ([١١]). ولكن في النهاية إنتهت رحلة الصراع بين سقراط والسوفسطائيين بالحكم عليه بالإعدام .

وعن تطور الحكومات وتدهورها يرى أفلاطون (٤٢٧ ق.م – ٣٤٧ ق.م ) أن أي تغير في الدولة ينشأ بسبب الصراع من قِبل الهيئة الحاكمة ، وبالأخص عندما تصبح هذه الهيئة هي الموطن الأساسي للخلافات ([١٢]) ، وذهب إلى وضع أنواع الحكومات بالترتيب بحيث تنشأ وتظهر الواحدة منها نتيجة فساد الأخرى ، ولذلك فإن أفلاطون في تقسيمه لأنواع الحكومات وضعها على أساس أنها في حالة من التدهور ، وبخاصة في مراحل تطورها ، أي بمعنى أن تطورها تطور سلبي أي غير نافع ، بل بالعكس فهو يحمل سلبيات بكثرة .([١٣])

فإذا تطرقنا إلى النظام التيموقراطي الذي نشأ وتطور نتيجة لفساد النظام الأرستقراطي له صفات خاصة به ، كخوفه من الحكماء والمفكرين ، والتوجه إلى النفوس الساذجه ، وكذلك إندفاعه نحو الحرب وخداعها ، أكثر من أهتمامه بتحقيق الإستقرار والنظام .([١٤])

بالفعل مثل هذا النظام سوف يجلب الكثير من أنواع الصراع وقد يصل الأمر إلى شن الحروب ، لأن كل هدفه هو أبعاد المفكرين وأصحاب العقول الراقية المتفتحه ، وهذا معناه التخوف من تواجد مثل هذه العقليات التي تعمل على التوعيه للشعب وزيادة التوجيه والإرشاد، حتى يستطيعوا أن يخرجوا من هذا الوضع ، ولكن يعمل النظام التيموقراطي وغيره من الأنظمه الفاسده على إستبعاد مثل هذه العقول لأنها من وجهة

**(١١) – المرجع السابق ، ص ٤٩ .**
**(١٢) – حورية مجاهد : الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده (القاهرة ، الأنجلو المصرية، ١٩٧٠)، ص ٦٤.**
**(١٣) – علي عبد القادر : تطوير الفكر السياسي ج١ ، (القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٠) ص ٩٤.**
**(١٤) – بطرس غالي ، محمود خيري عيسى : المدخل في علم السياسة ، (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩) ص ٢٦.**

نظرهم تساعد على التمرد للشعب ، والثورة ضد النظام القائم ، وهذا في حد ذاته كارثه تهدد المجتمع .

وبالتدريج يتم الإنتقال من النظام التيموقراطي ، إلى النظام الأوليجاركي ، ومن أهم سماته التي تميزه هو جمع الأموال لدي العسكريين ، فيقومون بوضع قانون يمنعون من خلاله أي إنسان لا تصل ثروته إلى مبلغ معين من أن يكون له نصيب في الحكم ، وذلك يتم من خلال إستخدام أساليب التهديد وأعمال العنف .(١٥)

ثم الإنتقال من النظام الأوليجاركي إلى النظام الديمقراطي فيتم من خلاله تحويل الرجال الشرفاء إلى فقراء ، ويزدادون يوما بعد يوم نقمة على الأغنياء ، ومن ثم تزداد مطالبهم إلى الثورة ، بحيث يكمن فيها الخلاص بالنسبه لهم من هذا الفقر (١٦) ، ويقوم بمساعدة الفقراء في ثورتهم النبلاء الذين قاموا بأفلاسهم الأغنياء ، ويستولون على الحكم، فيقومون بقتل وتشريد الأغنياء ، ومن هنا تثار الحروب الأهلية .(١٧)

وكذلك واستمرار للحالة من الفوضى والعنف والسيطرة ننتقل من النظام الديمقراطي إلى النظام الإستبدادي ، عندما يعطى الشعب الحرية المطلقة الزائدة فإنها تصل إلى نوع من أنواع الفوضى ، فينتشر في المجتمع ويختار حرسا له ، ويصل الحكم إلى حالة من حالات الإستبداد والظلم ، فيضحى المحكومين في حاجه ماسه له ، ولكي يكفي مصاريف الحرب ومتطلباتها يفرض الضرائب ، ويستولي على أموال الشعب ، ويعمل على إبعاد المنافسين له .(١٨)

وهكذا نرى كيف كان للأنظمة المختلفة بدءا من النظام التيموقراطي وحتى النظام الإستبدادي، تحمل العديد من السلبيات التي بدورها تقود المجتمع إلى الطغيان

**(١٥) – جان توشار وآخرون : تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة : علي مقلد ، (بيروت، الدار العالمية للطباعة والنشروالتوزيع) ١٩٨١ ، ص ٣١ .**

**(١٦) – محمد علي أبو ريان : تاريخ الفكر الفلسفي ، ج١ ، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠، ص ٢٧٦.**

**(١٧) – علي عبد المعطي محمد : الفكر السياسي الغربي ، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠، ص ٥٦ .**

**(١٨) – علي عبد المعطي محمد : الفكر السياسي الغربي ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .**

والفساد والفوضى ، وإنتشار الصراع والعنف ، لما لهم من آثار سيئة على المجتمع ، بكل ما تشتمله من قرارات ومكائد ، ومعاملة سيئة لأفراد المجتمع .

ثم ننتقل إلى أرسطو (٣٨٤ ق.م – ٣٢٢ ق.م ) حينما نراه يتحدث عن الصراع، يرى أن السبب الرئيسي هو الإستعداد النفسي الناتج من عدم المساواة ([١٩]) ، أما إذا تطرقنا إلى الأسباب الثانوية فإننا نجدها ترجع إلى الإحتقار والإهانة والإستمرار في التزوير في الإنتخابات ، مما يؤدي ذلك إلى تراكم عدم الرضا والشعور بمدى الظلم والإهانة .([٢٠])

أما إذا إنتقلنا إلى الأبيقورية ، فأنها ترى كيف كان الإنسان في بداية حياته كالحيوان المفترس ، وتوضيح كيفية تحول الإنسان من حالة التوحش إلى حالة متحضره، وقد تم ذلك من خلال الصراع مع الطبيعة ، وقد توصلوا إلى أن الهدف الأساسي للقوانين هو كيفية تأمين المجتمع من الظلم ، وأن البشر لا يخافون من الإقتراب للأفعال الضارة ، إلا بخوفهم من العقاب ، لذلك نرى كيف فضل الأبيقوريون تحقيق مبدأ الإكتفاء الذاتي الفردي ، وضرورة قيام حكومة تتسم بالقوة وذلك لتحقيق الأمن والأمان .([٢١])

ثانيا:- في الفكر الروماني :-

ينقسم العصر الروماني بأقسامه الثلاثة – الملكي والجمهوري والإمبراطوري – حيث نجد في البداية (العصر الملكي) حيث شهد صراعا بين طبقتي الأحرار الذين يتولون المناصب السياسية الهامة ([٢٢]) ، وكذلك طبقة العبيد الذين يشكلون قاعدة الهرم الطبقي ([٢٣]) ، بعد إقصاء آخر الملوك الرومان – شهدت صراعات طبقية حادة إنتهت

**(١٩) – أرسطو : السياسة ، ترجمة ، أحمد لطفي السيد (القاهرة،دار الكتب المصرية،١٩٤٧) ، ص ٣٨٣.**
**(٢٠) – المرجع سابق ، ص ٣٨٧ .**
**(٢١) – أحمد فؤاد رسلان : نظرية الصراع الدولي ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .**
**(٢٢) – علي عبد المعطي محمد : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .**
**(٢٣) – غانم صالح : الفكر السياسي القديم ، ص ١٥٤.**

بإنصهار الطبقات في طبقة واحدة هي طبقة المواطنين الرومان (٢٤) – أما عن العصر الإمبراطوري – الذي كانت بدايته في القرن الأول الميلادي – حيث اتجه نحو التوسع الخارجي – وكانت بداية أن يستأثر الإمبراطور بالسلطة وحده (٢٥) ، ولكن مع تطور الفكر الروماني قد بدأ فصل الفرد عن الدولة، وهذا في حد ذاته يمثل خطوره بالغه ، وإذا إتجهنا إلى النظر إلى الدولة على أنها وجدت أساسا للمحافظة على حقوق الأفراد ، وأن الدولة تمثل القانون لها كذلك حقوق ويجب حمايتها والحفاظ عليها من الآخرين ، واقتنعوا بأن للمجتمع سلطة آمره غير محدودة .(٢٦)

ولذلك تبدو فكرة الصراع واضحه بشكل كبير في الفكر الروماني عندما تحدث بوليبيوس (٢٠٠ ق.م – ١٢٠ ق.م) عن كيفية انتقال الحكومات ، أو إحداث أي تغيرات بها من نظام لنظام آخر ، ونرى أفلاطون قد تحدث من قبل في هذه النقطه (٢٧)، وقد ذهب لبوليبيوس إلى أن الحالة الأولى الطبيعية للبشر هي حالة حرب وصراع ونزاع بين الأفراد جميعا بعضهم ببعض ، وتكون للأسف النتيجة المتوقعه من يمتلك قوة أكثر وقوي جسديا هو الذي يستطيع أن يسيطر على الآخرين وهو أيضا من يتسلم زمام الأمور وإدارة الحكم. (٢٨)

ومن هنا نستطيع أن ندرك تماما أن الفكر الروماني كان يضم في داخله أساليب الصراع المختلفة ، بمجرد أن يكون الإنسان قوي هذا تصريح له بأن يكون هو المسيطر على البلاد ، وبالتالي التساؤل هنا الذي يطرح نفسه هل يكن هذا الإنسان جدير بمكانه ويستخدم قوته في الصالح العام ؟ أم أن هذا الشخص هو من يخلق أساليب العنف والصراع والفوضى في المجتمع نتيجة لاستغلال قوته في الشيء الغير مرغوب فيه ؟.

**(٢٤) – علي عبد المعطي محمد : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .**
**(٢٥) – بطرس غالي محمود خيري عيسى : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص ٤٥.**
**(26)- Ebenstein W, Great political thinkers (lilnis : Dryden press, 1969), p.110**
**(٢٧) – علي عبد المعطي محمد : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، ص ٩٦.**
**(٢٨) – المرجع سابق ، ص ٩٦ .**

ثالثا:- في العصور الوسطى :-

وقع المسيحيون تحت الإضطهاد الروماني فترة طويلة ، ولكن باعتراف الإمبراطور قسطنطين (٢٧٢ ق.م – ٣٣٧ ق.م ) بالمسيحية كاعتبارها دينا رسميا للإمبراطوريات في القرن الرابع الميلادي قد تغيرت وتبدلت الأوضاع ، فازدهرت الديانة المسيحية ، وبالفعل بازدهار الكنيسة وقفت الأخيرة بقوة وقامت بالتصدي في وجه سلطة الدولة ، خاصة إذا حاول الإمبراطور التدخل في شؤون الكنيسة وإختصاصتها وتعاليمها .(٢٩)

فاشتد الصراع شيئا فشيئا وبالتدريج بين الكنيسة ورجال الدولة بداية من القرن العاشر حتى نهاية القرن الثالث عشر ، وإزداد نفوذ رجال الكنيسة ، ومعه إزداد الصراع بينهم وبين رجال الدولة ، وكذلك شهدت القرون الأخيرة من العصور الوسطى تناقضات مهوله.

فهنا يستوقفنا ضرورة عند قيام سلطة جيدة أو نظام سياسي جيد لابد وأن يقوم على تحقيق العدالة والقضاء على الظلم وكل أساليبه ، والتفهم وتدبير الأمور بما يناسب الدولة وقانونها ، وليس على الصراع والسيطرة والنزاع .

لذلك فإن القوة والبطش وكذلك القضاء على الحرية والإهتمام بالمصالح الشخصية وإهمال المصالح العامة يبيح قتل الطاغية ، لذا نرى سالسبري (١١٢٠ ق.م – ١١٨٠ ق.م) يقول " إنه ليس من القانوني فقط قتل الطاغية، ولكن هو من العداله أن نفعل ذلك ، لأن من استبد بالسيف لابد وأن يقتل بنفس السيف. (٣٠)

ما سبق من قول لسالسبري هو تصريح هام بأنه طالما كان الطاغية من البداية هو شخص ظالم واستحل أساليب التعذيب والقهر ، وذلك بالقوة والإعتداء على المواطنين بقوة السيف ، فليس له أيضا من الشعب إلا السيف .

**(٢٩) – المرجع السابق ، ص ١٣٢ .**

**(30)- Ebenstein W , Great political Thinkers , op.cit. p.190.**

حيث يميز سان توماس (١٥٨٩ – ١٦٤٤ ) بين السلطة الجائرة بحكم منشئها وبين الجور الذي يقع نتيجة لطريقة إستعمال السلطة ، حيث يرى أن الحاكم الذي يصل إلى السلطة على غير رضا الشعب غاصب اثيم ، لأن الشعب يكون هو صاحب الحق الأول في تولي أموره ، ومن ثم لا يكون للحاكم الطاعة على الرعايا في المجتمع ، لأنه في تلك الحاله حاكم مستبد ظالم ، لابد من الثورة عليه ، ولذلك فالحكومة أو أي نظام سياسي قائم في الدولة إذا نشأ على عدم موافقه وإرضاء الشعب فهو نظام غير شرعي ، وبالعكس إذا أقر الشعب بالموافقه على نظام حكم معين أو حكومة معينة تصبح الحكومة شرعية ، لأنها موافق عليها من قِبل الشعب وبرضاه. (٣١)

أما في حالة تعسف الحاكم في إستعمال سلطته ، إما بمجاوزة حقوقه ، وإما بأن يأمر بأعمال تكون مخالفة للقوانين الإلهية ، ولذلك رأى سان توماس أن نتيجة التعسف تختلف في الحالتين ، فإذا وقعت الجور نتيجة لتجاوز الحاكم لحقوقه يسقط سان توماس عن الرعايا واجب الطاعة ، ولكن يكتفي فقط بتخويلهم حق مقاومة سلبية لا تصل لحد الثورة ، وأما إذا وقع الجور نتيجة لما يصدر من الحاكم من أوامر مخالفة للقوانين الإلهية فإن المقاومة الإيجابية في تلك الحالة تصبح مشروعة ، وليس هناك ما يمنع من الاتجاه إلى الثورة ، التي يكن كل هدفها هو إكراه الحكومة لتعديل سلوكها أو إنهاؤها ، في حالة لو أصرت على البقاء.(٣٢)

ويظهر من هذه الآراء كيفية تمسك توماس بأن الشعب له الحق في مقاومة الحاكم والتصدي له ، في حالة ظلمه وإستبداده الذي يتخطى حدود سلطته ، ولكنه يضع شرطين لذلك:-(٣٣)

**(٣١) – محمد طه بدوي : الفكر الثوري (الاسكندرية ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٦٧) ص ٢١،٢٢.**
**(٣٢) – المرجع السابق ، ص ٢٢.**
**(٣٣) – مصطفى الخشاب : النظريات والمذاهب السياسية ، (القاهره ، مطبعة لجنة البيان العربي ) ، ١٩٥٧ ،ص ١١٧**

الشرط الأول:- لا يمكن ممارسة هذا الحق من قبل مجموعة خاصة من الشعب، ولكن يجب أن يمارسة عامة الشعب ، فهو حق للجميع .

الشرط الثاني:- ألا ينتج أي مساويء تفوق مستوى الحاكم المستبد أو تعدلها من قبل القائمون بالمقاومه .(٣٤)

يذهب الدكتور طه بدوي إلى القول بأن الفقه الكاثوليكي – لا يبيح المقاومة إلا إذا كان لا مفر من الإلتجاء إليها ، ويكون هذا الإلتجاء مجديا وفي الحدود ، ولا يزال التمييز المتبع عند علماء اللاهوت قائما ، فلا يزال التمييز بين المقاومة الدفاعية والمقاومة الهجومية، مراعى عند الكاثوليك(٣٥)، ولذلك فالمقاومة الدفاعية إما أن تكون سلبية وإما أن تكون إيجابية ، وتتمثل المقاومة الدفاعية السلبية في عدم الطاعة من خلال مخالفة القانون ، وتتمثل المقاومة الدفاعية الإيجابية في مقابلة القوة بالقوة .(٣٦)

إن عدوان الطاغية وإستبداده يبرر هذا الشكل من المقاومة ، لأن المواطن في هذه الحالة لا يقاوم السلطة ، وإنما يقاوم العنف والإكراه ، لا يقاوم الحق ، وإنما يقاوم البغي ، لا يقاوم الأمير وإنما يقاوم الجائر المعتدي (٣٧).

أما المقاومة الهجومية فتعتبر أخطر أشكال المقاومة ، لأنهم تقوم على أساس أن المواطنون يقوموا بمهاجمة الحاكم ، والهدف من وراء ذلك هو الوصول إلى الثورة ، والقيام على عزل الحاكم أو التغيير في النظام القائم .(٣٨)

رابعا :- في الفكر الغربي الحديث :-

انطلقت نظرية نيكولا ميكافيللي (١٤٦٩ – ١٥٢٧) السياسية من عدة افتراضات حول الطبيعة البشرية ، حيث جعل ميكافيللي مفهوم الصراع محورا مركزيا

**(٣٤) – بطرس غالي ، محمود خيري عيسى : المدخل الى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .**
**(٣٥) – محمد طه بدوي : الفكر الثوري ، مرجع سابق ، ص ٢٦.**
**(٣٦) – المرجع السابق ، ص ٢٦ .**
**(٣٧) – المرجع السابق ، ص ٢٦ .**
**(٣٨) – عبد الحميد متولي : أزمة الفكر السياسي الاسلامي في العصر الحديث (مظاهرها – أسبابها – علاجها) ط٢ (القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٨٥) ص ٨٠ .**

لنظريته وأفكاره السياسية ، فاعتقد أن ايطاليا لن تتوحد إلا على يد حكومة موناركية (الحكومة الفردية) ، حيث تتميز بالدهاء والجبروت والعنف (٣٩) ، فنظرته بأن الطبيعة البشرية طبيعة أنانية ، وحدد دافعان هم الذين يحددون الحركة السياسية وهما:- مدى الرغبة في تحقيق الأمن من جانب الشعب ويقابلها رغبة الحكام في الإستحواذ على القوة، وفي إعتقاده وتصوره أن الإنسان شرير بطبعه ، وعلى أتم استعداد لإظهار ذلك في أي وقت إذا سنحت له الفرصة لذلك .(٤٠)

ونرى هنا مدى الاتفاق بين ميكافيللي و توماس هوبز (١٥٨٨ – ١٦٧٩) في تصوره للإنسان بهذه الصورة الأنانية، حيث ذهب هوبز كذلك إلى أن الإنسان بطبعه طماع وأناني وفقا لحالة الطبيعة (٤١) ، وأن الأفراد دائما في حالة صراع مستمرة (حرب الكل ضد الكل) ، وهذا كان سببا رئيسيا في جعله يؤيد الحكم المطلق .

أما جون لوك (١٦٣٢ – ١٧٠٤) فقد ذهب إلى القول بأن الحكومة يجب عليها أن يكون عملها قائم على حماية حقوق الأفراد الطبيعية ، وبالتالي في حالة حدوث أي مخالفة أو تقصير بإهدار حقوق الأفراد ، لابد من إعلان تمرد ورفض الشعب وذلك من خلال الطرق السليمة ، كل ذلك في حالة عدم تلبية مطالب الشعب ، سمح لكل فرد أن يثور ويطالب بحقه ، لحماية حقوقه المشروعه من حق الحياة ، الحرية ، والملكية .(٤٢)

ولذلك قد هاجم لوك فكرة الحق المقدس للملوك وأتى بنظرية مخالفة تعطي الشعب الحق في الهجوم على الحاكم في حالة إذا تم إنحرافه عن تحقيق الهدف الذي تعاقد من أجله مع الشعب (٤٣) ، ولذلك من حق الشعب أن يغير السلطة ، إذا لم تكن أهلا بهذه الثقة.

**(٣٩) – أحمد فؤاد رسلان : نظرية الصراع الدولي ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .**
**(٤٠) – نيقولا ميكافيللي : الأمير ، (تراث الفكر السياسي قبل الامير وبعد) تعريب خيري حماد ، ط١ ، (بيروت دار الافاق الجديدة ، ١٩٨٢.**
**(٤١) – علي عبد المعطي محمد : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .**
**(٤٢) – المرجع السابق ، ص ٢٦٩.**
**(43)- Russel B, History of western philosophy (London:Mac, Co, 1954),p.648**

ومرورا بإيمانويل كانط (١٧٢٤ – ١٨٠٤) نجده قد رأى أن الإستبداد يقود الأمه بالضرورة إلى الحرب ، ولابد من اللجوء للإصلاحات والتشريعات والأنظمة الديمقراطية لمنع هذه الحروب ، (٤٤) وكذلك تحقيق هذه التشريعات لا يمكن أن يتم إلا من خلال الثورة ، لأنها تعتبر هي الطريق الوحيد المؤدي للتحرر من النظم الإستبدادية ، ومن خلالها نستطيع أن نقيم نظام دولي يحمل بداخله الديمقراطية، وبهذا نصل إلى التحرر من الطغيان والظلم والعبودية ، ومرحبا بالحرية والمساواة.(٤٥)

أما إذا تطرقنا إلى جيرمي بنثام (١٧٤٨ – ١٨٣٢ ) فنرى على الرغم من أنه قد تأثر بقول توماس هوبز ( أن الإنسان أناني بطبعه ) ، ولا يريد فقط إلا تحقيق مصلحته ، وأن هذه السعاده أو المصلحة سوف تتضارب مع بعضها البعض ، ثم تقضي على نفسها بنفسها (٤٦) ، ولكن ذهب بنثام إلى المناداه بضرورة وجود العديد من المباديء ذاكرا ومؤكدا على حرية التجمع – أي (حرية الساخطين على السلطة) ، كما أكد على ضرورة ممارسة كل الأساليب التي تمثل المعارضه فيما عدا الثورة وأي عمل يرجع إلى التخريب والدمار .(٤٧)

ولذلك فاولئك الذين لا يوافقون على السلطة الحاكمة يكن من حقهم أن يعبروا عن غضبهم في محاولة لكسب هؤلاء لمؤيدين ، ولكن في حالة التجاوز إلى المقاومة

**(٤٤) – كانط : مشروع السلام الدائم ، ترجمة: عثمان امين ، (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٣) ، ص ٤٨.**

**(٤٥) – ول ديورانت :قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي ، ترجمة: فتح الله محمد ، (بيروت، مكتبة المعارف، ١٩٧٢) ، ص ٤٨٧ .**

**(٤٦) – محمد فتحي الشنيطي : نماذج من الفلسفة السياسية ، (القاهرة ، المكتبة الحديثة، ١٩٦٣ )، ص ٦٧ .**

**(47)- Bentham, a Fragment on Government.**

**نقلا عن : عبد الفتاح العدوي : الديمقراطية وفكرة الدولة (القاهرة ، مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٦) ، ص ٢٧٧.**

المسلحة ، يكن من حق السلطة أن تلجأ إلى نفس طريقة الأسلوب لإجبارهم على السير في الخط الذي يسير عليه الأغلبية.(٤٨)

حيث يجعل كارل ماركس ( ١٨١٨ – ١٨٨٣) طبقا لقانون وحدة الأضداد وصراعها ، من الصراع بين الطبقات حقيقة مطلقة تسيطر على جميع أبعاد الوجود البشري ، وقد سعى كل من ماركس وفريدريك إنجلز( ١٨٢٠ – ١٨٩٥) إلى تعميم ظاهرة الصراع الطبقي عبر التاريخ الأوروبي – اليونان – روما – وكذلك العصر الوسيط ، الذي يتقدم التاريخ الحديث البرجوازي.(٤٩)

إن المجتمع البرجوازي الحديث قد نشأ على انقاض المجتمع الإقطاعي ، لم يقض على التناحر بين الطبقات ، ولكن قد أنشأ طبقات جديدة بدلا من القديمة ، وتوصل إلى أشكالا جديدة للصراع ، إلا أنه ما يجعل عصر البرجوازية متميزا ، العداء بينهما مباشر هما البرجوازية والبروليتاريا.( ٥٠)

كما ذهب ماركس إلى القول بأن هناك خمس أشكال لأساليب الإنتاج ، ولابد للمجتمعات أن تمر بكل هذه المراحل : المجتمع البدائي ، مجتمع الرقيق ، مجتمع الإقطاع ، المجتمع الرأسمالي ، والمجتمع الإشتراكي ، والمجتمع الأخير سوف يصل بالتأكيد إلى المجتمع الشيوعي ، فكل مجتمع يقضي على المجتمع الآخر وهكذا .(٥١)

لذلك طبقا لما سبق عن نظرية ماركس نتوصل إلى تاريخ أي مجتمع ما هو إلا تاريخ صراع الطبقات فيه ، وهذا الصراع الطبقي ما هو إلا القوة المحركة داخل النظام الاجتماعي ، ولذلك دائما ما نرى ماركس يدعو إلى ثورة الطبقة العاملة ضد الطبقات الأخرى ، ولذلك يكون الشعار الأساسي للعمال هو صراع الطبقات ، الذي يجب العمل به دائما حتى يستطيعوا مقاومة الطبقات الأخرى .

**(٤٨) - المرجع السابق ص ٢٧٨ .**
**(٤٩) – أحمد فؤاد رسلان : نظرية الصراع الدولي ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .**
**(٥٠) – محمد طه بدوي : الفكر الثوري ، مرجع سابق ص ٩٨ ، وانظر ايضا : أحمد فؤاد رسلان: نظرية الصراع الدولي ، مرجع سابق ، ص ٥٩**
**(٥١) – علي عبد المعطي محمد : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .**

ولذلك من الممكن أن نوجز أهم مصادر الصراع عند ماركس في الآتي :-

١ – يتم توزيع وسائل الإنتاج بشكل غير متساوي بين الأفراد .
٢ – ونتيجة للمصدر الأول ينقسم المجتمع إلى نوعان من الأفراد ، الأول يكون هو المالك لوسائل الإنتاج ، والثاني هو المحروم من هذه الوسائل ، وهذه نتيجة طبيعية للوضع القائم .
٣ – حدوث تطور سريع في الإنتاج والثبات في العلاقات الإنتاجية .(٥٢)

ولكن تناول ماركس الصراع ووضعه في نطاق الأسباب الإقتصادية ونظام الملكية فقط ، كان من الأفضل تناول الموضوع من جميع النواحي المختلفة كالعامل الإجتماعي ، الحضاري ، والديني ، وهذا قد فقده ماركس في نظريته ، لأنه إذا أراد البحث فلابد من تناول الموضوع من جميع الجهات حتى تتضح الصورة كامله ومن هنا تبدأ المعالجه ، وهذا ما كان يجب أن يتجه إليه ماركس في تناوله للصراع في المجتمع .

ثالثا :- دور الموارد الإقتصادية في الصراع :-

يعتبر العامل الإقتصادي هو العامل الأساسي في التشكيل والتأثير على المجالات الأخرى ، حيث يمثل مدى دراسة الإنسان وسعيه في إشباع حاجاته وذلك عن طريق الموارد ، ومن هنا ونتيجة لظهور حاجات الإنسان الأساسية والتي دائما تتزايد تظهر الصراعات في المجتمعات .

بداية ظهور الملكية كان في حد ذاته حرب صريحه على الموارد ، ولذلك ذهب كاليفي هولستي ( ولد عام ١٩٣٥ ) إلى أن الصراع على الموارد يعتبر هو الأساس في شن الحروب بين العديد من الدول(٥٣) ، ولكن من الممكن إذا بحثنا عن الأسباب المؤدية إلى الصراع على الموارد فنجد أن وسائل الإنتاج تكون مهمتها فقط هو إشباع حاجات الأفراد، ومع وجود إختلاف من دولة لأخرى، ونجد كما هو متعارف عليه أن مشكلة إحتياجات الإنسان متجددة وفي زيادة مستمرة مع مرور الزمن وهنا تكمن الخطورة في

**(٥٢) – معن خليل عمر : نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، بيروت ، دار الافاق الجديدة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٠-٢١.**
**(53)- Holsti K. Peace and war Armed Conflicts and international order (1648- 1989) (Cambridge : U.P.U.K,1990) .p. 318 .**

الإختلاف ما بين الأفراد في الأذواق ، المستوى المعيشي ، المستوى الثقافي ، المستوى التعليمي، وكذلك أعمارهم ، كل ما سبق ذكره له تأثير قوي وفعال في نشوب الصراع الذي يصل إلى حد الحرب .([٥٤])

ولذلك تنشأ الصلة بين الموارد الإقتصادية وحالات الصراع ، فحقيقة قانون العرض والطلب على سبيل المثال لا يكون له مصداقيه إلا في ظل المنافسة الحرة ، حيث يكون كل فرد من البائعين أو المشترين يسير وفقا لمبدأ الصالح المادي الشخصي للفرد، وهذا في حد ذاته بداية للصراع .([٥٥])

ولذلك ذهب الدكتور علي الدين هلال إلى التأكيد على الميزة التنافسية في التسعينات، وذلك جاء نتيجة التقدم التكنولوجي ، وما تابع ذلك من تقسيم العمل الدولي ، فقد حدث تغيير في موازين القوى الإقتصادية ، وطرح شروط معينة لهذه القوى ، فقدرة المؤسسات الإجتماعية تعتبر المنظمة لهذه الموارد ، بغض النظر عن الموارد الطبيعية التي لم تعد هي الأساس للدولة ، ومن هنا تنشأ روح المنافسة والصراع في الأسواق بين الدول .([٥٦])

ولذلك فإننا من الممكن أن نجمل الأسباب الأساسية لوجود الصراع الإقتصادي فيما يلي :-

١ – دائما وسائل الإنتاج تكون قاصرة على إشباع إحتياجات الإنسان ، ولكن مع وجود الإختلاف في تواجدها من مجتمع لآخر ، أو من فترة إلى أخرى ولكن في نفس المجتمع.

٢ – تختلف وتتعدد إحتياجات الإنسان مع فترات حياته المختلفة ، مما يجعل هناك صعوبه في إشباع معظم متطلباته ، ومن الصعب ومن المستحيل في بعض الأحيان التوصل إلى حل لمثل هذه المشكلات ، من حيث الإختلاف في المستوى المعيشي والمستوى الثقافي والمستوى التعليمي ، ومن هنا تنشأ المشكله ويبدأ الصراع.([٥٧])

**(٥٤) – عبد الرحمن خليفة : أيديولوجية الصراع السياسي ، ص ١٩٩ .**
**(٥٥) – يوسف محمد رضا : دراسات في الإقتصادالسياسي ، (بيروت ، منشورات المكتبة المصرية، بدون) ، ص ٤٠.**
**(٥٦) – علي الدين هلال : النظام الدولي الجديد ، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، عالم الفكر ، الكويت ، المجلد ٢٣، العدد ٣، ٤ ، ١٩٩٥ ، ص ١٩ .**
**(٥٧) – محمد محروس اسماعيل : مقدمة في الاقتصاد ، (بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢) ، ص ٤٩.**

الصراع الأمريكي (نموذجا) :-

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أقوى دول العالم ، حيث تسعى إلى توظيف قدرتها وإمكاناتها العسكرية والإقتصادية لأجل سيطرتها على العالم (٥٨) ، ولأنها أيضا تعتبر الدولة التي تقف بقوة وبكامل الأساليب القمعية لحركات التحرر الوطني ، حيث تقضي على رغبة الشعوب من أجل الحصول على إستقلالها الشامل ، وكذلك من أجل تحقيق تنمية مستقلة بعيدة عن التدخلات من قِبل الشركات الإحتكارية الدولية. (٥٩)

قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها دعت الولايات المتحدة الأمريكية الحلفاء لمؤتمر عقد في مدينة (بريتون وودز) وكان ذلك عام ١٩٤٤ ، وذلك للتفكير في الأسس التي سيدار على أساسها النظام الإقتصادي العالمي ، فكان من المتعارف عليه أن تضع أمريكا الأسس لذلك النظام ، حتى تستطيع أن تحقق مصالحها وأهدافها .(٦٠)

ونتج عن هذا المؤتمر نشأة مؤسسات تعتبر في حد ذاتها الركائز التي يقوم عليها النظام الدولي وهي كالتالي :-

١ – صندوق النقد الدولي :- وظيفته الحارس على النظام النقدي الدولي .

٢ – البنك الدولي :- التخطيط للتدفقات المالية .

٣ – الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة :- (الجات)، ويكون هدفها تمكين الدولة العضو من النفاذ إلى الأسواق لباقي الدول أعضاء الإتفاقية .(٦١)

ولذلك فالخطه التي تسير عليها الولايات المتحدة الأمريكية معتمدة أساسا على التسلط الإقتصادي ، ومن هنا تنشأ كل الأنظمة الفرعية العالمية ، فعلى سبيل المثال

**(٥٨) - عبد الخالق عبد الله : العالم المعاصر والصراعات الدولية ، (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ١٩٨٩) ، ص ١٨٠ .**

**(٥٩) – هاري ماجدوف : الامبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم (بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١) ، ص ٤٤ .**

**(٦٠) – عمرو عبد الكريم : العولمة ، عالم ثالث على أبواب قرن جديد ، (القاهرة ، دار المنار الجديدة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ، ص ٢٩ .**

**(٦١) – المرجع السابق ، ص ٤٠ .**

النظام السياسي العالمي، والنظام النقدي العالمي وكذلك النظام التجاري العالمي ، وتعتبر جميعها أنظمة تعتمد على الإستغلال والسيطرة على العالم بأكمله .(٦٢)

يعتبر نظام الإقتصاد الأمريكي هو نظام شمولي ، أي جامع لكل الدول ، بمعنى لا توجد أي دولة خارج هذا النظام ، ونرى كيف تبنى الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر (ولد عام ١٩٢٤) خلال السنه الأخيرة من حكمه مبدأ التدخل المباشر ، وبالأخص في المناطق الحساسه ، كمناطق البترول العربي (٦٣) ، ولذلك فإننا نجد أن معظم الشركات الإحتكارية هي في قلب النظام الأمريكي ، حيث أنها تكون المشرف الرئيسي على إدارة النظام الإقتصادي العالمي وتسيطر على وسائل الإتصال والإعلام سيطرة كاملة. (٦٤)

وإستخدمت هذه الشركات الإحتكارية أساليب متنوعة لتقوم بتحويل إقتصاد دول الجنوب إلى فريسه سهلة ، وبالطبع الهدف الرئيسي هو تحقيق أرباح أعلى ، حيث كانت إجمالي ما قامت بالحصول عليه في الربع الأول من الثمانينات ١٤٠ ألف مليون دولار ، وبالطبع تلجأ هذه الشركات إلى كافة الطرق ، سواء كانت طرق شرعية أم غير شرعية للوصول إلى السيطرة على الإقتصاد العالمي .(٦٥)

ولذلك ذهب هاري ماجدوف ( ١٩١٣ – ٢٠٠٦) إلى أن ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدات ومعونات مالية لدول الجنوب تسعى إلى تحقيق ما يلي :-

١- الدعاية للسياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية عالميا .
٢- وضع سياسة الباب المفتوح وذلك للوصول إلى المصادر الأساسية للموارد الخام.
٣- كيفية الربط بين النمو الإقتصادي في البلاد المتلقية للمعونات بالنظام الرأسمالي العالمي.
٤- الإعتماد للدول المتلقية لهذه المعونات على سلع وأسواق الولايات المتحدة الأمريكية.

**(٦٢) – عبد الخالق عبد الله : العالم العاصر ، والصراعات الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .**
**(٦٣) – صلاح الدين حافظ : صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي ، (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ) ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥٠ .**
**(٦٤) – هربرت .أ.شيللر : المتلاعبون بالعقول ، سلسلة عالم المعرفة ، (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ) ، ١٩٨٦).**
**(٦٥) – مايكل تازر وآخرون : من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني (بيروت، مؤسسة الابحاث العربية) ١٩٨١ ، ص ١٢٣.**

٥- تستطيع الشركات الأمريكية المحتكره تحقيق مكاسب وكذلك زيادة الفرص للإستثمار عالميا .(٦٦)

فالديون الخارجية تعتبر أكثر خطورة من برامج المعونات والهبات المالية ، حتى يتم إستخدامها كأهم وسيلة للإستنزاف المالي والنقل المعاكس للموارد المالية من الجنوب وتفريغه من رأس ماله .

حيث تزايدت الديون الخارجية المستحقه على دول الجنوب وذلك بصورة مذهلة خلال العقود الثلاثة الماضيه ، بحيث لم تعد تستطيع هذه الدول على سداد الديون المتراكمه ، ولكن نرى أيضا من هذه الدول من يمتنع عن السداد وفي النهاية يعلن إفلاسه(٦٧)، وهناك دول فقيرة أيضا أخرى تدين نفسها لأمريكا مجددا، والسبب هو أن تسدد الديون القديمة أيضا لأمريكا ، وهكذا تضع نفسها في دائرة مغلقة من الديون لا أول لها ولا نهاية للأسف ويمكن أن نطلق على هذا الوضع (فخ الديون).(٦٨)

وبالرغم من التعهدات التي تتخذها أمريكا بشأن إتخاذ خطوات وحلول لإزالة النسب الكبيرة من الديون ، ومع ذلك كل يوم ترتفع نسب المديونية للدول النامية ، فنلاحظ في عام ١٩٩٦ ، ارتفعت النسبة لهذه الديون إلى أن وصلت إلى ١,٩٤ ألف مليار دولار ، بمعنى أنها قد ارتفعت إلى الضعف قبل عشرة أعوام.(٦٩)

ومن هنا نصل إلى مدى إستغلال أمريكا الدائم ، وإستنزاف الثروات مازال قائما ، وإغراق دول الجنوب في الديون ، ومدى الاستغلال لهذه الدول ، لأنها ترحب

**(٦٦) – هانس بيتر مارتيني ، هارالدشومان : فخ العولمه ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة : عباس حلمي ، (سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب) ، ١٩٩٨ ، ص ٦٠.**

**(٦٧) – عبد الخالق عبد الله : العالم المعاصر والصراعات الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .**

**(٦٨) – رمزي زكي : أزمة الديون العالمية والامبرالية الجديه ، الاليات الجديدة لإعادة أحتواء العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ٨٦ ، ١٩٨٦ ، ص ٦٣ .**

**(٦٩) – هانس بيتر مارتيني ، هارلد شومان : فخ العولمة ، مرجع سابق ، ص ٦١.**

بإعطاء مديونيات جديدة ، ولكن للأسف ليس الغرض منها المساعده ، ولكن تخفي في باطنها وقوع هذه الدول في بحر من الديون الجديدة الذي لا تنتهي .

الحرب والدوافع البرجماتية :-

اللجوء إلى الحرب في أغلب الأحيان يكون في حالة الضرورة القصوى، لأن الدخول في الحرب معناه إحداث دمار لكل الأطراف المشتركة فيها ، فالإنسان عندما يُقدم على الحرب فإنها تكون من خلال السعي وراء المصلحة ، وبالتأكيد مع إختلاف مصلحة كل دولة عن الأخرى(٧٠) ، ولكن في النهاية الكل يذهب لتحقيق مصلحته ، ونجد أن هناك من يكن له أهداف أبعد من ذلك ، حيث نرى ماوتسي تونج (١٨٩٣ – ١٩٧٦) – يعد رائد الصين الحديثة – (إن الحرب ما هي إلا وسيلة لإحراز وتحقيق القوة السياسية) .(٧١)

ولذلك فإن المحاولات التي تسعى دائما إلى منع الحروب ، تكن لها الأهمية أكثر من إزالة آثار هذه الحروب ، ولذلك فإن الدبلوماسية لها العديد من الجهود وذلك لمحاولة الحيلولة دون الوصول إلى مرحلة الحروب ، إلا أن في كثير من الأحيان يكون الدافع هو الطاغي على كل شيء.(٧٢)

ولكن السؤال هنا الذي يطرح نفسه :- هل بذلك تستطيع الحرب أن تحسم من الصراع الخارجي ؟

ولكن إذا رجعنا للخلف بعض شيء نرى أن الأدلة والشواهد التاريخية تُقر بحب الإنتقام ، واستثارة النزعة القومية ، حيث تلعب دورا في رد الفعل ، وبالأخص إذا كان الخصم لديه قوة (٧٣)، ولذلك ومن هنا فإن العنف لا يولد إلا عنفا ، ولعل ما يحدث الآن بين روسيا وأوكرانيا خير شاهد على ذلك ، فالعنف طالما وجد لا يترك شيء على حاله،

**(٧٠) – عبد الخالق عبد الله : الصراعات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤ .**

**(71)- James comis and Dan Nimmao , Aprimer of politics (new york : Macmillan publishing Company, 1948) , p.242.**

**(72)- Ibid, p.242.**

**(73)- Ibid, p. 228.**

لابد أن يذهب في طريق الصراع منه إلى الحرب، وكل ذلك في النهاية لا يصل إلا إلى الدمار والخراب .

ونرى كيف أعتمدت الإستراتيجية الأمريكية الأستعمارية على التفوق التكنولوجي الذاتي في وسائل التسليح ، وخير دليل على ذلك ما كشفت عنه حرب الخليج بما قدمته الولايات المتحدة من طائرات وأسلحة متطورة. (٧٤)

وقد إتجهت القوات الأمريكية للبطش العسكري ، وذلك من أجل إخضاع شعوب الدول التي إجتاحتها ، وأيضا لم تتورع عن إبادة السكان إبادة جماعية (٧٥) ، ولكن هل معنى ذلك أن السكان الذين أبيدوا هم فقط من تأثروا أو وقع عليهم الضرر ؟ ، لم يكن الناجون من تلك الإبادة في وضع مستقر ، ولكن قد تلقوا أشد أنواع التعذيب ، بالإضافة إلى ذلك إستخدام الأمريكان الأدوات النفسية البشعه ، والهدف منها هو التدمير النفسي والمعنوي لهذه الشعوب.

وكان كارل فون كلاوزفيتز (١٧٨٠ – ١٨٣١) له تعريف عن الحرب بأنها (عمل من الأعمال العنيفه ، الهدف منه يكون هو إكراه الخصم وإجباره على تنفيذ الأوامر ) (٧٦)، ولذلك فيمكن أن نستنتج من ذلك أن الإكراه المادي يعتبر هو الوسيلة الأساسية في الحرب ، وفرض الإرادة هو الغاية والهدف الأساسي ، وهو ما تسعى إليه أمريكا وتعمل على تنفيذه .

لذلك فالحرب في حقيقتها لا تعني إلا القتل المنظم ، فنجد أن الأخير لدي المجتمعات البدائية ما هو إلا سلب للنساء أو جلب للأرقاء ، هي حرب تتساوى في

**(٧٤) – زهير الكرمي : العلم ومشكلات الإنسان المعاصر ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، ١٩٧٨ ، ص ٢٨٨ .**
**(٧٥) – عبد الخالق عبد الله : العالم المعاصر والصراعات الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٧٧.**
**(٧٦) – محمد طه بدوي : النظرية السياسية ، النظرية العامة للمعرفة السياسية (الاسكندرية ، المكتب المصري الحديث، ١٩٦٧ ، ص ٢٠٢ .**

مضمونها وهدفها القتل بالأسلحة المعاصرة بين الدول القومية ، وذلك من أجل تحقيق المزيد من الموارد الإقتصادية .

فالإنسان يمارس الحرب في كل مرة بفكرة مسبقة عن هدفها ووسائلها ، ولكن عمل الإنسان هنا يكون فعلا ورد فعل ، ومن هنا نرى ترابط الأحوال السيكولوجية التي تكون المحركة لأفعال الحرب لدي الإنسان ، ومنها على سبيل المثال: القلق ، الرهبه ، الخوف الزائد.(٧٧)

وإذا نظرنا للموضوع بنظرة عقلية نجد دائما أن دائما الدول الأقوى هي التي تنتصر في النهاية ، لذلك نرى (ستيوارت بريمر) قد أكتشف بوجود علاقة بين درجة القوة والتورط في الحرب ، وهذا ما نجده بالفعل ينطبق على أمريكا ، حيث نجدها متورطه في الكثير من الأمور الخاصة بالحرب. (٧٨)

كما كان لأمريكا دور في إشعال العديد من الحروب المختلفة ، وتورطها بشكل مباشر في الصراعات الداخلية من خلال مساعدتها لقوات ثوار الكونترا المناوئين لحكومة نيكاجورا ، وكذلك تورطت بطريقة غير مباشرة ، حيث تدخلت في (تشيلي) عندما أطاحت المخابرات الأمريكية بالنظام اليساري المنتخب بصورة شرعية. (٧٩)

ونرى الكثير والكثير من التدخل الأمريكي وإشعال نيران الحروب ، وكيف برزت الهيمنه الأمريكية وذلك من خلال إضعاف القوى الأخرى ، فقد قامت بتدمير البنية التحتيه للدول ، وكذلك إضعاف التضامن والتجانس السياسي والإجتماعي والديني والتاريخي، بمعنى أنها تحولت إلى حرب ، تكون المصلحه الأولى والأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية .(٨٠)

**(٧٧) – المرجع السابق ص ٢٠٢ .**
**(٧٨) – جورج كاشمان : لماذا تنشب الحروب؟ ، ج٢ ، ترجمة : أحمد حمدي محمود ، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ) ، ١٩٩٦ ، ص ٢١٠ .**
**(٧٩) – عبد الرحمن خليفة : ايديولوجية الصراع السياسي ، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١ )، ص ٢٢٨**
**(٨٠) – محمد البوسني : الهيمنه الأمريكية ، جريدة هسبوس المغربية ، ٦ كانون الثاني ، المغرب ، ٢٠١٦ ، ص ٩.**

لذلك فالهيمنة الأمريكية في سيطرتها على الدبلوماسية والإستراتيجية العسكرية، وذلك من خلال أن يتم إخضاع دول المنطقة لهيمنتها ، وذلك بداية من إستخدام القوة العسكرية على العراق عام ٢٠٠٣ ، وكذلك تحالف المصالح مع الخليج وذلك مرورا بالأزمة السورية .([٨١])

حيث نشرت صيحفتا النيويورك تايمز والهيرالد تربيون في ٩ مارس ١٩٩٢ مقتطفات من وثيقه أعدها البنتاجون تدور حول الإستراتيجية الأمريكية خلال فترة التسعينات ، مع العلم أن هذه لم تعرض على الكونجرس ، وسوف نعرض أهم العناصر التي وردت في هذه الوثيقه وهي كالتالي :-

١ – أهمية دور الولايات المتحدة لما لها من قوة وحيدة في العالم ، ولا تستطيع قوة أخرى من منافستها .

٢ – إحتكار الولايات المتحدة المستمر للتفوق العسكري النووي في العالم ، وذلك مع ضرورة أن يتم الاحتفاظ بالقوات الأمريكية في أوربا وأفريقيا والخليج والشرق الأوسط ، حتى تستطيع التحرك بسرعة وذلك لتأمين المصالح الأمريكية في النفط .

٣ – من الممكن للولايات المتحدة إستخدام القوة العسكرية عند الضرورة ، وذلك لتدمير أسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية والجمهوريات الأعضاء ، ومن الممكن التحرك للولايات المتحدة بمفردها في حالة إذا إستعصى الأمر للتحرك الجماعي .([٨٢])

ولذلك نرى كيف تمكنت أمريكا من الحفاظ على مصالحها ، من خلال خطوات دقيقه ومنظمه وخطه محكمه ، وذلك عندما دخلت على العراق بأحدث الأسلحة التي مكنتها من السيطرة وإحتلال مصادر النفط العربية ، كل هذا يدل على مدي هيمنة وسيطرة أمريكا على الدول بأكملها .

**(٨١) – مهند الراوي : عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية – دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي – الناشر المكتب العربي للمعارف – القاهرة – جمهورية مصر العربية – ٢٠١٥ – ص ٦٧ .**

**(٨٢) – حسنين توفيق ابراهيم : النظام الدولي الجديد في الفكر العربي ، قضايا وتساؤلات ، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢) ، ص ٧٦ .**

رابعا :- رؤية لحل مشكلة الصراع :-

هناك نظريات متنوعة تم وضعها لحل مشكلة الصراع ، وبخاصة الذي يحدث بين الدول بعضها ببعض ، منها التفاوض والتكامل الدولي ونزع السلاح ، وكذلك الحكومة العالمية والوساطة.(٨٣) ، والمبادرات الإنفرادية (٨٤)، والتزام الحذر من جانب القادة والزعماء (٨٥) ، وغيرها ولكن هذه النظريات أحيانا لا تتناسب مع أنواع معينة من الصراع ، فهناك صراع من نوع خاص يحتاج لأكثر من ذلك لتسويته ، وذلك لتحقيق السلام والأمن .

ثمة سلسلة من الإستراتيجيات تنطوي عليها عملية إدارة الصراع ، وتعتبر من الأمور الأساسية:-

١ – منع الصراع Conflict prevention ، وتستهدف حل الخلافات بين الأطراف المتصارعة قبل أن تصل إلى حد الفوضى والعنف .

٢ – صنع السلام Peace making ، تعني الإبتعاد بأطراف الصراع عن العنف ، والإنتقال إلى مرحلة الصراع بالكلمات ، حتى الوصول إلى تحديد حل سلمي مشترك للصراع .

٤ – حفظ السلام peace keepin ، تظهر من خلال الإهتمام بترسيخ السلام على الشكل الذي يعطي الفرصة للتهميد لعملية بناء السلام .

٣ – بناء السلام post-conflict peace Building ، يتم من خلال القضاء على الأسباب التي يكون لها دور في إشعال الصراع ، أي القضاء عليه من جذوره .(٨٦)

**(٨٣) – منير بدوي: تحليل الصراع الدولي ، القاهرة ، بدون دار نشر ، ١٩٩٩ ، ص ٢٦٧.**

**(٨٤) – اسماعيل صبري مقلد : نظريات السياسة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة (الكويت – مطابع مقهوي ، ١٩٨٣، ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .**

**(٨٥) – جورج كاشمان : لماذا تنشب الحروب ؟، ج٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .**

**(86) – look at :-**

**-Ball, Nicole, Making peace work, (johns Hopkins university press, Washington, 1996.**

**- Evans, Gareth, Cooperating for peace: The global Agenda for The 90s and beyond, (Allen and Unwind publishers New York, 1993.**

ولذلك تعتمد عملية إدارة الصراع على العديد من الأساليب المتمثلة في كيفية التفاوض، والوسائل القانونية المختلفة ، وكذلك التهديدبالقوة ، وأخيرا الوصول لإستخدام القوة بالفعل في حالة فشل كل الوسائل السابق ذكرها .

لذلك فالوقاية خير من العلاج ، وأفضل طريقة لضمان حل مشكلة الصراع وتحقيق إستقرار سياسي هو البحث عن أسباب ودوافع الصراع ومن ثم نستطيع أن نتجنبها لأننا لا نستطيع أن نقضي عليها ، لأن من الصعوبة القضاء عليها بشكل مباشر ، ولكن نتجنب أو نقلل من حدوثها .

ولذلك لابد أن يكون العلاج في تلك الحالة متعددا أو متنوعا ، وتتم طرق العلاج لهذه المشكلة في النقاط التالية :-

أولا:- دبلوماسية التوازن الدولي :-

يعتبر التوازن الدولي من أهم المباديء لحفظ الأمن لكل دولة ولضمان إستقرار المجتمع ، وكذلك منع نشوب حروب ، وذلك لن يتم إلا من خلال قواعد معينة تابعة للسلوك الدولي ، ولكن يؤدي إنتهاكها والخروج عليها إلى فرض عقوبات شديدة ، من خلال طبيعتها وطريقة تطبيقها (٨٧) ، فتحقيق العلاقات الدولية بطريقة سلمية يتطلب أن نحدد الحقوق ، وكذلك الإلتزامات بين الدول تحديدا واضحا مستوفيا كل الشروط (٨٨) ، وكذلك يتم منع أي دولة من أن تصل إلى أي درجة من القوة تجعلها تهدد إستقلال وأمن دولة أخرى ، ولتحقيق هذا الهدف يتوجب المحافظة على التكافوء بين الدول الكبرى وإعتدال ميزان القوى العسكرية فيها.(٨٩)

**(٨٧) – أحمد سويلم العمري: أصول العلاقات السياسية الدولية ، (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية)، ١٩٧٥ ، ص ١٤٤.**
**(٨٨) – حسن فتح الباب : المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة في المشكلات المعاصرة (القاهرة ، عالم الكتب) ، عام ١٩٧٦ ، ص ٢٥.**
**(٨٩) – جرج كاشمان : لماذا تنشب الحروب ، ج٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ .**

فإذا ما وصلت الدولة إلى القوة التي تجعلها قادرة على الغزو والسيطرة ، أدى ذلك إلى مبادرة الدول الأخرى إلى إجراء مشترك لوقفها عند حدها والحيلولة بينها ، وبين تحقيق غاياتها .([٩٠])

وكذلك يرى توينبي ( ١٨٨٩ – ١٩٧٥) أنه يمكن تحقيق الإستقرار عن طريق ميل الوحدات المنفرده إلى إيجاد نوع من التوازن ، ولكن هذا الأخير ليس ثابتا ولا مستديما ، وذلك لأن الحياة لا يمكن أن تظل على حالها دائما ، بل هي تتغير بإستمرار ، لن تتوقف على حال ولكن من الممكن تحقيق نوع من الإستقرار من آن لآخر عن طريق القوى التي تتحد لتحقيق التوازن المفقود.([٩١])

فالقوة ليست إحتكارا لدولة بعينها تُفرض بها سيطرتها على العالم ، وذلك لأن كل دولة تكن حريصة على إستقلالها ، لابد لها من إجراء تنظيم معين ، وذلك لضمان الإستقلال ، فالبنظام تستطيع أي دولة أن تحقق إستقلالها ، وإستقرارها ، وتستطيع أن تخرج من نطاق الفوضى والإضطراب إلى الإستقرار والأمن .

ثانيا :- ضرورة إصلاح الأمم المتحدة :-

عند التطرق إلى الحديث عن المفاوضات، فإننا نذهب إلى ضرورة وجود طرفين متكافئين بدونهما لا تصلح هذه المفاوضات، لأنها تقوم على مبدأ التبادل أو الأخذ والعطاء، أما في حالة إذا كان الطرفين غير متكافئين ، تكون النتيجة لصالح القوي على حساب الضعيف ، لأنه لا يصح إذا أردنا الإصلاح أن نلجأ إلى حلول تجعلنا لا نستطيع أن نصلح من الأمر ، وإذا أردنا التفاوض والإصلاح لابد من تحديد المباديء والأسس التي تجعلنا بالفعل ننتقل من ما هو موجود إلى ما ينبغي أن يكون موجودا .

**(٩٠) – حسن فتح الله : المنازعات الدولية ، مرجع سابق ،ص ٢٩ .**
**(٩١) – توينبي : العالم والغرب ، ترجمة عبد الواحد الانبابي ، مراجعة صالح جوده ، (القاهرة، مكتبة الانجلو ، ١٩٦٢).**

نرى أن هناك البعض قد أعلن عن وفاة الأمم المتحدة (٩٢) ، وهناك البعض الآخر من يرى حلها لإتاحة الفرصة وذلك لكي يتم إقامة بنيان جديد لإدارة الشئون العالمية (٩٣) ، فإن المجتمع الدولي في العصر الحاضر تتزايد حاجته إلى الدبلوماسية البرلمانية في الأمم المتحدة، لا لحل للمنازعات الدولية ، التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها فقط ، بل لكي يتم تحقيق التقدم في جميع المجالات والشئون منها الإجتماعية والإقتصادية لجميع الشعوب عن طريق غرس روح التعاون بين الدول للتوصل إلى السلام الدائم. (٩٤)

إن قوة الرأي العام على مستوى العالم ، وبعد أن أصبحت مشكلة الحرب وتحقيق السلام ، ولا سيما في ظل الخطر الذي تشكلة الهيمنة الأمريكية ، قادرة الأخيرة على مد يد العون للأمم المتحده ، وهذه القوة المعنوية العالمية – بجانب الحكومات – لها القدرة على تطوير الأمم المتحدة بما يكفل دعمها ، وكذلك الحد من معوقاتها ، وذلك في ظل الإنفراج الدولي وإشتداد أزر القوى المقاومه للحرب والعدوان وكذلك ضرورة المطالبة بدعم السلام والأمن الدوليين .(٩٥)

وفكرة إصلاح مجلس الأمن هو أمر ضروري بالنسبة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة ، فإن العضوية الدائمة المقتصرة على البلدان الخمسة التي تستمد مبرراتها من خلال أحداث وقعت منذ خمسين عاما أصبحت أمر غير مقبول .(٩٦)

قد كان الإنتصار في الحرب العالمية الثانية قد أعطت أمريكا لنفسها حق الفيتو كأعضاء دائمين في المجلس ، ومن هنا استطاعت أمريكا أن تفرض سيطرتها ومعها

**(٩٢) – سعيد اللاوندي : وفاة الأمم المتحدة ،**
**(٩٣) – مجموعة من الباحثين في شئون المجتمع العالمي ، جيران في عالم واحد ، مراجعة عبد السلام رضوان ، (الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون ١٩٩٥) ، ص ٣٦٤ .**
**(٩٤) – حسن فتح الباب : المنازعات الدولية ، ص ٧١٢ .**
**(٩٥) – المرجع السابق ، ص ٧١٢ .**
**(٩٦) – مجموعة باحثين : جيران في عالم واحد ، ص ٢٦٤ .**

دولتان (فرنسا ، بريطانيا) منذ عام ١٩٤٥ ، وفي ظل هذه الظروف فقد المجلس جزءا كبيرا من شرعيته ، وبالتالي أصبح عرضه للإنتقاد الشديد ، وذلك لغياب الديمقراطية ، والأخيرة هي من أخطر النتائج التي إذا غابت ، أنتشر الفوضى والإضطراب .([٩٧])

وبالتالي لكي تسعى هذه المنظمة وتستعيد مكانتها مرة أخرى ، لابد من الإصلاح كبداية في بناء المجلس وكفاءته ، ولابد من إضافة فئة جديدة إلى الأعضاء الدائمين ، ويتم إختيارهم بواسطة الجمعية العامة ، وكذلك ينبغي أيضا زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين وذلك بنسبة تسمح بوجود ديمقراطية ، ولابد أن يتضمن أيضا إلغاء حق النقض على مراحل ، وكذلك إتفاق الأعضاء الدائمون على كيفية تجاهل إستخدامه ، ولا يسمح بإستخدامه إلا في ظل ظروف إستثنائية .([٩٨])

تولت أمريكا قيادة التحالف الدولي وذلك في حرب الخليج الثنائية ، وذلك نظرا لعدم وجود آلية عسكرية دائمة موضوعه تحت تصرف مجلس الأمن ([٩٩]) ، لأن تزويد منظمة الأمم المتحدة بقوات عسكرية خاصة أصبحت من الضروري إذا ما أراد العالم أن يتجنب تدخل قوة عسكرية كبرى مثل الولايات المتحدة التي تسمح لنفسها وحدها – بسبب تفوقها – بالتدخل عندما ترغب ، أينما وكيفما ترى .

لابد من التوصل لحل ، لابد من إقامة مجلس يكون معدل في تكوينه ، وكذلك له تصريح بإمكانية القوة ، وذلك للحفاظ على السلام والأمن الدوليين .([١٠٠])

ولنجاح عملية الإصلاح لهذه المنظمة العالمية ، لابد من التزود بالموارد الخاصة، كما هو الحال في الإتحاد الأوروبي ، وكذلك بجانب مساهمات الدول يسمح لهذه المنظمه من خلال فرض ضريبة على بعض الأنشطة العامة مثل التجارة البحرية ،

**(٩٧) – سعيد اللاوندي : وفاة الأمم المتحدة ، ص ٢٥٩ .**
**(٩٨)– مجموعة باحثين : جيران في عالم واحد ، ص ٢٦٥ .**
**(٩٩) – حسن نافعه : الأمم المتحدة في نصف قرن ، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ سنة ١٩٤٥ (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، ١٩٩٥ ، ص ٣٠٤ .**
**(١٠٠) – سعيد اللاوندى : وفاة الأمم المتحدة ، ص ٢٦٣ .**

تغيير العملات ، تذاكر الطيران الجوية ، وشبكات القمر الصناعي ، وبالتأكيد سوف تكون محصلة هذه الضرائب سوف تحقق للمنظمة أساسا ماديا من خلاله يتم السماح بوضع البرامج في مأمن من أهداف الدول ، وتحتفظ الدول بكامل السيطرة على هذه الموارد ، ويتم من خلال الرقابة المالية المتواجده في الجمعية العامة .([١٠١])

ولذلك فإن الأمم المتحدة في حاجة بالفعل إلى إصلاح شامل وجذري في أجهزتها المختلفة، ولا سيما فيما يتعلق بتشكيل مجلس الأمن الدولي ، الذي أصبح بحاجة أكثرمن أي وقت إلى ضرورة توسيع عدد أعضاؤه ، بما يساعد على تحقيق المساواة بين مختلف الشعوب الأعضاء في الأمم المتحدة ، وكذلك كما أشرنا سابقا إلى دور الجمعية العامة .

ثالثا :- تعزيز سيادة القانون الدولي :-

إن سيادة القانون الدولي تعتبر من أحد المؤثرات الهامة الحاسمة التي لابد من تواجدها في كل مجتمع حر ، ونستطيع من خلالها التمييز ما بين المجتمع الديمقراطي ، والمجتمع الإستبداي ، وتحوي بداخلها كل ما يحقق الحرية والعدالة ، وذلك لمواجهة الظلم والقهر ، ولتحقيق النصرة للضعيف ، مع التأكيد على المباديء والقيم الأخلاقية ، كمبدأ أساسي لتحقيق الرفاهية للمجتمع ، سواء تم ذلك في صورة جماعية أم صورة فردية ، ولذلك يجب التأكيد على أن إحترام القانون والإلتزام به يُعد قيمة أساسية ، وبلا شك مطلوبه في الحوار العالمي .([١٠٢])

وبتأكيد سيادة القانون، وكذلك تقويضها في نفس الوقت ، وذلك عن طريق تهميش دور محكمة العدل الدولية ، وشعور الدول النامية – بصفة خاصة – بأن القانون الدولي مكرس لدعم التوسع الغربي، فقد تم وضعه في أوروبا ، وذلك عن طريق فقهاء قانونيين أوروبيين ، وذلك لغرض خدمة الغايات الأوروبية والأمريكية المشتركة .([١٠٣])

**(١٠١) – المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .**
**(١٠٢) – مجموعة باحثين : جيران في عالم واحد ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥ .**
**(١٠٣) - المرجع سابق ، ص ٣٢٨ .**

حيث تعرضت مكانة المحكمة للتحدي، وذلك نتيجة لأعمال الولايات المتحدة في السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ، وكذلك التعرض لتحديات أخرى في بداية القرن الحادي والعشرين، وإذا أردنا تنفيذ القانون الدولي والقيم الأخلاقية لابد أن يكون هناك مصداقيه ، حيث يعمل به أشخاص يتمتعون بمكانة رفيعه وإستقلاليه، وتكون لديهم الرغبة على أن يقضوا في الشؤون الخطيرة التي تُعرض أمامهم، وفي حالة غياب مثل هذا المنبر فإن حرية المناورة السياسية تتعاظم ، والتفسيرات الخاصة للقانون الدولي التي تساعد على خدمة المصالح الذاتية ، فقد يتم فرضها من جانب واحد في مجلس الأمن وغيره .(١٠٤)

ولذلك نرى القانون الدولي العام نص على تأمين المبعوثين لأنفسهم وذويهم ، ولذلك حتى يعودوا إلى بلادهم بسلام ، وكذلك ينص على ضرورة إحترام السفراء والرعايا في حالة السلم والأمن ، وبالرغم من ذلك نرى تعرض السفراء والرعايا لمضايقات ، وقد يصل الوضع إلى المطاردة في أوقات كثيرة ، ودون أن تلقى أهتمام من أحد ، كما نص عليه القانون الدولي .(١٠٥)

إن ما نريده وجود رجال قضاء وضرورة وجود محكمه تكن لها الثقه بين الشعوب المختلفة ، وتكون هذه الوظيفة شغلتهم الشاغلة وإهتمامهم ، فالإهتمام بالحكم في القضايا الدولية لابد أن يقوم على إستخدام مناهج قضائية ، وضرورة الإحساس بالمسئولية القضائية، حيث يتم الإتفاق ما بين الأحزاب المتنازعه ، ويتم التعهد بالإلتزام بكامل قراراتها ، حتى نستطيع أن نصل إلى الأمن والسلام والطمأنينه .

ولذلك فإن أهم منجزات الأمم المتحدة تطوير القوانين والمعايير المركزية ، وكذلك الإتفاقيات والمعاهدات ، وذلك من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وللوصول إلى السلام والإستقرار.

**(١٠٤) – المرجع السابق ، ص ٣٣١ .**
**(١٠٥) – صابر عبد الرحمن طعيمه : الإسلام والثورة الاجتماعية ، (القاهرة – مكتبة القاهرة الحديثة) – بدون تاريخ – ص ٢٩٤ .**

ولذلك إذا ما غاب القانون الدولي عن القيام بدوره على أكمل وجه ، وبالأخص في كيفية تنظيم العلاقات ، سوف تنتشر الحروب ، والفوضى ، وقد يصل الأمر إلى دول أخرى، إلى أن يمتد أثره إلى المجتمعات ككل ، وكذلك الأفراد في المجتمع .

أهم نتائج البحث

١ – أهمية روح التعاون والتضامن بين مختلف المجتمعات ، وعلى نطاق الهيئات وكذلك الأحزاب السياسية ، وذلك حتى نصل إلى القضاء على الإختلاف في وجهات النظر ، وليس شرطا القضاء عليها ولكن من الممكن التقليل منها بقدر المستطاع . وضرورة الإحساس بالمسئولية المشتركة ، ونرجع في كل أمورنا إلى التفكير العقلي لأنه يستند إلى حقائق من خلالها نستطيع أن نتصدى لأي شكل من أشكال الصراع .

٢ – هناك العديد من الدول يقتصر دورها فقط كتابعة، وهذا أخطر ما يمكن لأنه يجعلها عرضه لأي عدوان خارجي ، وتكون نتائجه إنهيار للنظام القائم ، بل إنهيار للدولة بأكملها .

٣ – أي دولة تسعى إلى الحرب والصراع، لا تستطيع أن تبتعد عنهم ، إلا إذا إستطاعت أن تقضي على أطماعها ، وكذلك القضاء على سياسة السيطرة على الدول الأخرى .

٤ – الصراع لا يمكن إعتباره عدوان وقتال في كل أشكاله ، لكن يحمل في بعض الأحيان ما يسمى (الصراع من أجل الصالح العام) للمجتمع ككل ، وبالأخص عندما يشعر أفراد المجتمع بمدى الخطورة والإنهيار التي يصل إليه من خلال الصراع ، فيفضل البحث عن السبل المختلفة لتحقيق أفضل سبل العيش في دولته بعيدا عن الصراع.

٥- لتحقيق إستقرار سياسي لأي دولة لن يتم إلا عن طريق التوجه السليم والتنمية الشاملة، ولكن بتمهل حتى لا تأتي النتائج بالسلب ، وبالتالي لابد من التفهم والوعي التام حتى نستطيع أن نقاوم فكرة الصراع الغاية في الخطورة .

٦ – من أجل ضمان وتحقيق الإستقرار في أي دولة يجب أن تقل الفروق الإقتصادية بين الأفراد في المجتمع ، لأنه إذا إستمر ذلك سوف يؤدي إلى الفوضى والإنهيار للدولة بأكملها.

٧ – إذا إتبعت الحكومة النظام الديمقراطي في التوصل لوعي سياسي أفضل للشعب ، فإن ذلك يُحسن العلاقة بين الحاكم والمحكومين بل ويزيدها قوة ، ويجعل بذلك المواطنين يتجهون إلى المشاركة الفعالة والإيجابية .

٨ – يجب إعادة النظر في العملية الإنتخابية ، وإطمئنان الجميع من نزاهتها ، لأنه إذا سعينا لإصلاح النظام الإنتخابي وفقا للنظام الديمقراطي ، نكون قد وصلنا إلى أفضل النتائج ، وكذلك خروج القرارات إلى النور صحيحه .

٩ – لابد من الإهتمام بعرض الحقائق على الرأي العام ، وذلك حتى نستطيع أن نكون رأي عام ناضج قوي ، وكذلك الاهتمام بالقضايا التي تحتاج قرارات مهمه تجاهها على الشعب ، وذلك حتى يستطيع الشعب أن يقف على حقائق الأمور .

١٠- القوة العسكرية لا يمكن أن تعبر عن إمتلاك الدولة للقوة ، ولكن القوة العسكرية هي من أهم مؤشرات قوة الدولة .

١١ – الدولة مهما وصلت قوتها فإنها لا تتوقف ، ويكون البحث عن القوة دائم ، فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة تبحث عن القوة بشكل عمودي متمثل للسعي لزيادة وتضخيم القوة العسكرية والإقتصادية ، وأيضا تبحث عن القوة بشكل أفقي وهي زيادة مجالات القوة فتبحث دائما عن أشكال أخرى للقوة .

١٢ – العلاقات الدولية تتأثر بتحولات القوة ، لأن التحولات هي التي تحدد معالم النظام الدولي وطبيعته ، وكذلك تحدد القوة من هو الذي يسيطر على هذا النظام، ومن يمتلك القوة، فنلاحظ كيف أن التحولات التي أخذتها القوة الصلبة جاءت لصالح الدول الغنية والقوية عسكريا .

## المراجع

أولا:- المراجع باللغة العربية :-

١ – أحمد سويلم العمري : ١٩٧٥ ، العلاقات السياسية الدولية في ضوء القانون الدولي العام (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ).

٢ – أحمد فؤاد رسلان : ١٩٨٦ ، نظرية الصراع الدولي ، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة ، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٣ – أرسطو : ١٩٧٤ ، السياسة ، ترجمة:أحمد لطفي السيد ، (القاهرة، دار الكتب المصرية).

٤ - إرنست كاسيرر: ١٩٧٥ ، الدولة والأسطورة ، ترجمة:أحمد حمدي محمود، مراجعة: أحمد خاكي(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٥ - اسماعيل صبري مقلد : ١٩٨٢ ، نظريات السياسة الدولية ، دراسة تحليلية مقارنة (الكويت، مطابع مقهويء) .

٦ – بطرس غالي، محمود خيري عيسى : ١٩٧٩ ، المدخل في علم السياسة ، (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية).

٧ – توينبي : ١٩٦٢ ، العالم والغرب ، ترجمة : عبد الواحد الانبابي ، مراجعة: صالح جودت، (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية).

٨ – جان توشار(وآخرون) : ١٩٨١ ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة : على مقلد (بيروت،الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع).

٩ – جورج كاشمان : ١٩٩٦ ، لماذا تنشب الحروب؟ ، ج٢، ترجمة: أحمد حمدي محمود (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب).

١٠ – حسن فتح الباب : ١٩٧٦ ، المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة في المشكلات المعاصرة ، (القاهرة، عالم الكتب).

١١ – حسن نافعه : ١٩٩٥ ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ سنة ١٩٤٥ ، (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون).

١٢ – حسنين توفيق إبراهيم : ١٩٩٢ ، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي ، قضايا وتساؤلات (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب).

١٣ – حورية توفيق مجاهد : ١٩٨٦ ، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده ، (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية).

١٤ – رمزي زكي : ١٩٨٦ ، أزمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة لإعادة إحتواء العالم الثالث ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٦ ، أكتوبر ، ص ٦٣ ).

١٥ – زهير الكرمي : ١٩٧٨ ، العلم ومشكلات الإنسان المعاصر ، (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) .

١٦ – سعيد اللاوندي : ٢٠٠٤ ، وفاة الأمم المتحدة ، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية ، (القاهرة ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع) .

١٧ – صابر عبد الرحمن طعيمه : بدون تاريخ ، الإسلام والثورة الإجتماعية ، (القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة).

١٨ – صلاح الدين حافظ : ١٩٨٩ ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي (الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

١٩ – عبد الحميد متولي : ١٩٨٥ ، أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث ، (مظاهرها – أسبابها – وعلاجها ) ط٣ ، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٢٠ – عبد الخالق عبد الله : ١٩٨٩ ، العالم المعاصر والصراعات الدولية ، (سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٢١ – عبد الرحمن خليفة : ١٩٧٢، أيديولوجية الصراع السياسي ، (الإسكندرية ، دار النهضة العربية) .

٢٢ – عبد الرحمن خليفة : ١٩٨٦ ، في الفكر السياسي ، (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية).

٢٢ – عبد الفتاح العدوي : ١٩٦٦ ، الديمقراطية وفكرة الدولة ، (القاهرة ، مؤسسة سجل العرب).

٢٣ – علي الدين هلال : ١٩٩٥ ، النظام الدولي الجديد ، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، (عالم الفكر ، الكويت ، المجلد ٢٣ ، العدد ٣ ، ٤ ).

٢٤ – علي أحمد عبد القادر : ١٩٧٠ ، تطور الفكر السياسي ، ج١ ، (القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ) .

٢٥ – علي عبد المعطي محمد : ١٩٨٠ ، الفكر السياسي الغربي ، (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ) .

٢٦ – عمرو عبد الكريم : ١٩٨٨ ، العولمة ، عالم ثالث على أبواب قرن جديد ، (القاهرة ، دار المنار الجديدة للنشر والتوزيع).

٢٧ – غانم صالح : ١٩٨٠ ، الفكر السياسي القديم ، (بغداد ، دار الحرية للطباعة) .

٢٨ – كانط : ١٩٥٣ ، مشروع السلام الدائم ، ترجمة : عثمان أمين ، (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية).

٢٩ – مايكل تانزر : ١٩٨١ ، التسابق على الموارد ، (بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية).

٣٠ – مجموعة من الباحثين : ١٩٩٥ ، جيران في عالم واحد ، مراجعة : عبد السلام رضوان ، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٣١ – محمد البوسني : ٢٠١٦ ، الهيمنة الأمريكية ، (جريدة هسبوس المغربية ، ٦ كانون الثاني، المغرب).

٣٢ – محمد علي أبو ريان : ١٩٨٠ ، تاريخ الفكر الفلسفي ، ج١ ، الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون ، (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ).

٣٣ – محمد فتحي الشنيطي : ١٩٦٣ ، نماذج من الفلسفة السياسية ، (القاهرة ، المكتبة الحديثة ).

٣٤ – محمد محروس اسماعيل وآخرون : ١٩٧٣ ، مقدمة في الإقتصاد ، (بيروت ، دار النهضة العربية ).

٣٥ – محمد طه بدوي : الفكر الثوري ، ١٩٦٧ ، (الإسكندرية ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ).

٣٦ – محمد طه بدوي : بدون تاريخ ، النظرية السياسية (النظرية العامة للمعرفة السياسية )، (الإسكندرية، المكتب المصري الحديث) .

٣٧ – مصطفى الخشاب: ١٩٥٧ ، النظريات والمذاهب السياسية ، (القاهرة ، مطبعة لجنة البيان العربي ).

٣٨ – معن خليل عمر: ١٩٨٢، نقد الفكر الإجتماعي المعاصر ، (بيروت، دار الأفاق الجديدة).

٣٩ – منير بدوي : ١٩٩٩ ، تحليل الصراع الدولي ، (القاهرة ، بدون دار نشر).

٤٠ – مهند الراوي : ٢٠١٥ ، عالم ما بعد القطنية الأحادية الأمريكية ، دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي ، (القاهرة ، المكتب العربي للمعارف).

٤١ – موريس ديمفرجيه : بون تاريخ ، مدخل إلى علم السياسة ، ترجمة: سامي الدروبي ، (بيروت ، دار الجيل).

٤٢ – نيقولا ميكافيللي: ١٩٨٢، الأمير (تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده) ، تعريب : خيري حماد ، ط١ ، (بيروت ، دار الأفاق الجديدة) .

٤٣ – هاري ماجدوف : ١٩٨١ ، الإمبيرالية من عصر الإستعمار حتى اليوم ، (بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية).

٤٤ – هانس بيتر مارتيني ، هار الدشومان : ١٩٩٨ ، فخ العولمة ، الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية،ترجمة : عباس حلمي (سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٤٥ – هربرت أ.شيللر : بدون تاريخ ، المتلاعبون بالعقول ، (سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٤٦ – ول ديورانت : ١٩٧٢ ، قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي ، ترجمة: فتح الله محمد، (بيروت، مكتبة المعارف).

٤٧ – يوسف محمد رضا: بدون تاريخ ، دراسات في الإقتصاد السياسي ، (بيروت ، منشورات المكتبة العصرية) .

ثانيا :- المراجع الأجنبية :-

1-Ball, Nicole: 1996, making peace work, Johns Hopkins University, press, Washington.
2-Deutsch M., 1973, the Resolution of Conflict: Constructive and Destructive Processes (New Haven: Yale University).
3- Ebenstein W, 1969, Great Political thinkers (illness: Dryden)
4- Evans, Gareth, 1993, Cooperating for peace: The global Agenda for the-90s and beyond, (Allen and unwind, publishing New York),
5-Fink, 1968, some Conceptual Difficulties in the theory of social Conflict, journal of Conflict Resolution.
6 –Holsti K, 1990, peace and war Armed Conflicts and international order (1648-1989) (Cambridge: Cambridge, U.P.U.K).
7-International Encyclopedia of the Social Sciences, 1986, (New York: the Macmillan).
8-James Comis and Dan Nimmao , 1948, A primer of politics (New york, Macmillan publishing Company).
9-Lock, Hume, Rousseau, 1948, Social Contract, London, Oxford, university).
10-Mack and Snyder, 1957, the analysis of Social Conflict, to ward an overview and Synthesis, journal of Conflict resolution.
11-Maurise Duverger, 1976, translated by Robert wagoner, the study of politics, London: nelson.

12-Montesquieu, 1949, the sprit of Laws, Trans, by Thomas Nugent, New York, Hafiner publishing.
13- Raphael. 1976, Problems of political philosophy, London: the Macmillan
14- Russell, 1954, History of western philosophy (London).
15- Rousseau J.j: 1971, the social Contract (London).